

علوم سياسية

إجماع بكين: كيف سيهيمن النموذج الصيني على القرن الحادي والعشرين؟

تأليف: ستيفان هالبر Stefan Halper

الناشر: باسيك، Basic Books سنة 2010، 296 صفحة

عرض: عبدالعظيم محمود حنفي

المؤلف هو ستيفن هالبر، زميل قديم في الدراسات الدولية في كامبرج ومتمرس في السياسة الخارجية في إدارات الرؤساء «نيكسون» و«فورد» و«ريجان»، ثم صار أستاذاً في جامعة كمبريدج (المملكة المتحدة)، وهو ينتمي للحزب الجمهوري، ومؤلف مشارك لكتاب (أمريكا بمفردها) الذي لاقى صدى كبيراً في المنطقة العربية، هذا الكتاب الذي حذر من مخاطر طريقة إدارة «جورج دبليو بوش» المسيرة إيديولوجيا والمولعة بالقتال تجاه العالم، ودعا هذا الكتاب الغرب إلى إظهار المرونة والحنكة في التعامل مع تحدي الصين واسع الانتشار تجاه قيمها.

في هذا السياق يقدم هالبر في كتابه بحثاً قيماً تحت عنوان «إجماع بكين، أو كيف سيهيمن النموذج الصيني في القرن الواحد والعشرين؟» والموضوع الرئيس في الكتاب هو أن «الصين تبرهن أن نظاماً قائماً على الحزب الواحد والمبادرة الحرة، ومن دون حريات عامة، يمكن أن يكون بديلاً قابلاً للحياة وقوياً للنموذج الأمريكي القائم على حكم المواطنين». وإنه أقرط في تبسيط التفكير الغربي السائد تبسيطاً إلى حد خطير، وصل إلى مستوى السؤال: أتشكل الصين تهديداً أم فرصة ذهبية؟ ولكن هذا سؤال مغلوط؛ حيث إن نية بكين أكثر حذقاً وعمقاً من الرغبة في تحقيق تكافؤ عسكري مع الولايات المتحدة أو في احتجاز الدين الأمريكي مقابل فدية. ويكمن هدف الصين في الترويج الناجح لصنف من الرأسمالية التي تواجه

* مركز كنانة للبحوث والدراسات، جمهورية مصر العربية.

بتحفظ الأرثوذكسية المتحررة ما بعد الحرب التي تقودها الولايات المتحدة، والتي تضعف مكانة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنية التحتية الدولية التي يهيمن عليها الغرب. وهو يقول إن هدفه الرئيس كان دراسة تأثير طبقة المستهلكين المتزايدة في الصين على استمرار الحزب الشيوعي في السيطرة على مقاليد الأمور، ولكن سرعان ما تغير مجرى البحث بعدما أدرك صعوبة تقويض السلطة القائمة في الصين، بل لقد خلص إلى أنها تشكل تهديداً حقيقياً للهيمنة الغربية وبخاصة الأمريكية في مجال الأفكار والقيم، هذه الهيمنة التي تتعدى الجوانب الاقتصادية والعسكرية إلى الانتشار الدولي واكتساب موطئ قدم لها في العالم لم تكن الصين تحلم به من قبل. وما لم تواجه الولايات المتحدة التحدي الاستراتيجي الذي تمثله الصين «ستجد أمريكا نفسها وسط عالم لا يكن أي تعاطف للقيم والمبادئ الديمقراطية التي صاحبت التقدم الغربي طوال القرون الثلاثة الماضية».

ونلاحظ أن عنوان الكتاب "إجماع بكين" جاء قاصداً مقابلة إجماع واشنطن، وترجع قصة توافق آراء واشنطن إلى عام 1989، عندما كانت صحافة الولايات المتحدة ما زالت تتحدث عن عدم رغبة دول أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاحات التي قد تتيح لها فرصة الهرب من أزمة الديون. ويبدو أن ذلك كان مفهوماً خاطئاً، وأن الأمر كان في الواقع تغيراً هائلاً يحدث في اتجاهات السياسة الاقتصادية. ولتحديد إذا ما كان هذا صحيحاً قرر معهد الاقتصاد الدولي عقد مؤتمر يقدم فيه مؤلفون من عشر دول من أمريكا اللاتينية بحثاً تفصلاً ما حدث في بلد كل منهم. وفي محاولة للتأكد من قيامهم جميعاً بتناول مجموعة مشتركة من الأسئلة، قدم بحث أساسي أورد فيه عشرة إصلاحات في السياسة، وزعم أن كل شخص في واشنطن كان يعتقد أن الأمر يتطلبها في أمريكا اللاتينية في ذلك التاريخ. وأطلق على جدول أعمال الإصلاح هذا «توافق آراء واشنطن».

وكانت الإصلاحات التي شكلت منها القائمة على النحو الآتي:

انضباط المالية العامة: وكان هذا في سياق منطقة شهدت كل دولها تقريباً عجزاً ضخماً في موازينها، أدى إلى أزمات في ميزان المدفوعات، وكانت تعاني تضخماً مرتفعاً أضر - بصفة رئيسة - بالفقراء؛ لأن الأغنياء كان في إمكانهم إيداع أموالهم خارج البلاد.

إعادة ترتيب أولويات للمصروفات العامة: ويستدعي هذا تحويل المصروفات بطريقة محابية للنمو والفقراء، من أشياء مثل دعم غير المستحقين، إلى الصحة الأساسية، والتعليم والبنية الأساسية.

الإصلاح الضريبي: كان الهدف هو وضع نظام للضرائب، يجمع بين وعاء ضريبي واسع وأسعار حدية معتدلة للضرائب.

تحرير أسعار الفائدة: مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الآراء حول مدى السرعة التي ينبغي بها تحقيقه، وأهمية أن يصحب التحرير المالي إشراف حريص.

سعر صرف تنافسي: تأكيد أنه كان توافقاً في الآراء لصالح ضمان أن يكون سعر الصرف تنافسياً، وهو ما يعني ضمناً قيام نظام وسيط. والواقع أن واشنطن كانت بدأت فعلاً في الركون إلى مبدأ ذي زاويتين، مؤداه أن البلد إما أن يقوم بالتثبيت التام وإما بالتقويم خالياً من العوائق.

تحرير التجارة: مع الإقرار بوجود خلاف في وجهات النظر حول مدى السرعة التي ينبغي بها تحرير التجارة، فإن الجميع اتفقوا على أن هذا هو الاتجاه الملائم الذي يجب التحرك فيه.

تحرير الاستثمار الأجنبي: ولم يركز عليه كثيراً توافق آراء واشنطن.

الخصخصة: كان هذا هو المجال الوحيد الذي لقي فيه قبولاً واسعاً؛ ما نشأ باعتباره فكرة ليبرالية جديدة.

وصار هناك وعي كبير بالأهمية البالغة للكيفية التي تتم بها الخصخصة، إذ إنها قد تكون عملية محفوفة بدرجة عالية من الفساد. تحول عن طريقها الأصول إلى الصفوة المحظوظة مقابل جزء بسيط من قيمتها الحقيقية. ولكن الدليل قائم على أن الخصخصة تحقق منافع (وخاصة من زاوية تحسين الخدمة) إذا ما تم إجراؤها بشكل سليم، وقامت المنشأة التي خصصت بالبيع في سوق تنافسية أو وضع النظام السليم لها.

إلغاء القيود: عبر تخفيف العوائق الموجودة أمام الدخول والخروج وليس على إلغاء لوائح الأمان واللوائح البيئية (أو اللوائح التنظيمية التي تحكم الأسعار في صناعة غير تنافسية).

حقوق الملكية: كان هذا ينصب أساساً على تزويد القطاع غير الرسمي بالقدرة على اكتساب حقوق الملكية بتكلفة معقولة.

ومن ثم يركز هذا المنهج - منهج الإجماع الأمريكي أو إجماع واشنطن - على المسائل الاقتصادية الكلية. وقد جرى إيضاح هذا الإجماع على أفضل نحو وبشكل تفصيلي من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وللإجماع المذكور أيضاً مناصرون آخرون كثر عدا من سبقت الإشارة إليهم، ولاسيما بين صفوف حكومة الولايات المتحدة وأوساط الأكاديميين الأمريكيين والغربيين عموماً. وهذا الإجماع نجح في بعض المواضع ولكنه لم ينجح في مواضع كثيرة. وقد تغيرت الأشياء مرة أخرى، ولم يعد توافق آراء واشنطن صالحاً للعمل الآن. ويرجع هذا إلى أنه لم يعد هناك أي اتفاق في الوقت الحالي على الخطوط الرئيسة للسياسة الاقتصادية بين الإدارات الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية. والمشكلة بحسب الكاتب لا تكمن في المنافسة الصينية للولايات المتحدة على الصعيد العسكري؛ لأن هذه الأخيرة ستحافظ على تفوقها خلال السنوات القادمة، كما لا تكمن في احتمال اندلاع حرب تجارية بين البلدين التي يستبدها المؤلف، بل تكمن أساساً في الاختراق الواضح الذي تحققه الصين في العالم وترويجها عن قصد أو غير قصد لنموذج مضاد للأفكار الغربية؛ فالصين - بحسب الكاتب - تمثل بالنسبة إلى البلاد الفقيرة بديلاً عن المساعدات الغربية التي تأتي دائماً مشروطة بالانفتاح السياسي والإصلاح الاقتصادي الذي يعني تبني السوق الحرة.

ويرى الكاتب أن الولايات المتحدة أسهمت بقسط وافر في تبلور هذا الواقع الجديد على الساحة الدولية بسبب مواقفها المتغطسة بعد انتهاء الحرب الباردة وشعورها بالنصر، ونهاية التاريخ كما روج لذلك البعض؛ بحيث لم يعد لديها الوقت ولا الرغبة للإصغاء للدول الصغيرة والانتباه لانشغالاتها، وسمحت لنفسها بتوجيه شعوب العالم، وقد استطاعت الولايات المتحدة التغلغل داخل المؤسسات الدولية المسؤولة عن تقديم المساعدات والقروض، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين يشترطان قبل حصول الدول الفقيرة على القروض مجموعة من الإجراءات - وفق «إجماع واشنطن» - تتمثل في تقليص عجز الموازنة حتى في أوقات الأزمة الاقتصادية التي تستدعي الإنفاق، وخصخصة الشركات والمؤسسات التابعة للدولة،

ثم فتح الأسواق المحلية للمنافسة الأجنبية، بالإضافة إلى تحرير النظام المالي وربط العملة بالأسواق الخارجية، ولكن هذا الإجماع الذي قام عليه النموذج الاقتصادي الغربي يواجه صعوبات يطرحها نموذج آخر وإجماع جديد ينذر بالحلول مكانه بقيادة الصين؛ فقد أثبت النموذج الاقتصادي الغربي تعثره في العديد من الحالات وأوشك على التسبب في إفلاس دول عديدة تبنته تحت الضغط الغربي. وجاءت الأزمة الاقتصادية الأخيرة لتسد ضرباً موجعة للنموذج الليبرالي بعدما انتهكت أمريكا نفسها توصيات البنك الدولي، وتعاملت معها بنفاق كبير؛ حيث سارعت إلى إنقاذ البنوك المتعثرة وضخت أموالاً ضخمة في الصناعات المتضررة فيما يشبه التأمين، كما لجأت إلى خفض سعر الفائدة إلى الصفر. أما الصين - يقول الكاتب - فقد تمردت منذ البداية على النظام الليبرالي الذي تبنته اقتصادياً وابتعدت عنه سياسياً، ونأت بنفسها عن التدخل في شؤون الدول، ولم تتعامل بمعايير مزدوجة؛ لأنها منذ البداية كانت تستثمر في الدول الفقيرة وتقدم لها العون دون إقناعها بفكرة معينة، أو أيديولوجية بذاتها. وحتى الدول التي وجدت نفسها تتعامل مع الصين لم يكلفها الانفتاح على بكين الثمن السياسي الذي عادة ما يطلبه الغرب، وفي المقابل تغلق بكين استثماراتها وتستثمر شركاتها في تطوير البنية التحتية ما دامت تحقق الأرباح وتحصل على المال. بل - يضيف الكاتب - إن الصين كانت أفضل في الاقتراب من الشعوب عندما بنت المدارس وملعب كرة القدم في إفريقيا الموهوسة شعوبها بالكرة.

ومن هذا كان ولوج الصين إلى الدول النامية كنموذج مضاد لإجماع واشنطن الذي سبب مشكلات اقتصادية واجتماعية، وقد تستغرق المشروعات الأمريكية زمناً أبدياً؛ فالصين لا تنجز المشروعات الكبرى في وقتها وموازنتها المحددين وحسب بل إنها يسعدها سعادة بالغة أن تكون العاشق العجوز الثري بالنسبة إلى مسيئي استخدام حقوق الإنسان بتعبير «هالبر» البليغ بلاغة نموذجية، وحيث إن الصينيين اهتمامهم بحسن الإدارة ضئيل، فإنهم لا يلقون محاضرة في هذا المجال على شركائهم، ومن هنا حرص هالبر في كتابه على أن يقدم معلومات وفيرة عن بسط الصين سيطرتها في جزء كبير من بلدان العالم النامي من خلال منحها - مثلاً - قروضاً غير مشروطة عوض محاولة إقحام نفسها في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى. ويذكر - مثلاً - أنه في حزيران من عام 2007 التقى رئيس السنغال رئيس

الصين «هو جينتاو» في جناح المدير التنفيذي في فندقه في برلين على هامش اجتماع قمة الثمانية، وكانت هناك فرصة لبعض المحادثات المباشرة مع قلة من معاونين، ودون آلات تصوير بين الحضور، على عكس مركز المؤتمرات المزدحم المجاور، وخلال ساعة واحدة فقط - كما ذكر الرئيس السنغالي عبدالله واد فيما بعد - أنجز أكثر مما أنجزه خلال «مجمّل اجتماعات القمة المنسقة تنسيقاً مثيراً؛ حيث أبلغ الزعماء الأفارقة بأكثر قليلاً مما كانت ستحترمه دول الثمانية من التعهدات القائمة».

وقد أكد أن المؤسسات والمستثمرين الغربيين كانوا غالباً «بليدين... ويعاملون بتنازل وبطبيعة ما بعد الاستعمار في تعاملاتهم مع الأفارقة»، وعقد بنية تحتية كان يستغرق خمس سنوات للتفاوض مع البنك الدولي ويستغرق ثلاثة أشهر للتفاوض مع الصين. وسكان السنغال البالغ تعدادهم (11) مليون نسمة ما كانوا ليشغلوا نصف بكين، ومع ذلك فإن الرئيس الصيني «هو» بذل للرئيس السنغالي الوقت والاحترام، وقد صور اللقاء المفاجئ الدبلوماسي الصينية الهادئة العميقة المؤثرة تأثيراً كبيراً إبان الأعوام الـ (15) المنصرمة التي مرت كالبرق بأنها دبلوماسية مخصصة لتأمين الوقود والموارد لأجل نمو الصين الاقتصادي.

وفي الواقع لا بد لي من تعليق على إجماع واشنطن وإفريقيا؛ ففي الواقع يوجد العديد من التفسيرات لتوافق إجماع واشنطن بقدر من المناطق في العالم. وبالنسبة لإفريقيا، كانت صنوف الإصلاحات المصنفة تحت هذا المصطلح مفيدة كمرشد لوضع السياسة الاقتصادية، مع التركيز أساساً على الانضباط المالي والخصخصة. إلا أنه ثبتت صعوبة أن يأخذ أغلب البلدان الإفريقية بكل هذه الإصلاحات. ولم يطبق إصلاحات إجماع واشنطن بكاملها سوى عدد قليل من البلدان في شتى أنحاء العالم، على الأقل لأن بعضها حساسية تاريخية وثقافية، إلا أن الصعوبة الكبرى هي أن جدول أعمال الإصلاحات لا يعالج إلا بصورة جزئية القيود على النمو التي تواجه العديد من البلدان النامية. إن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي حاسم بالنسبة إلى النمو، وعلاوة على ذلك، فإن الخصخصة وإلغاء القيود لا تطبق في البلدان الإفريقية بالطريقة نفسها التي قد تطبق بها في بلدان أمريكا اللاتينية. وقد كان أحد أهم عيوب إجماع واشنطن هو أنه في حين قدم خلطة جيدة من الإصلاحات لتحقيق استقرار الاقتصاد وتشجيع نشاط القطاع الخاص على حد سواء - لم يفعل سوى القليل جداً للمساعدة على إيجاد حل للقيود الهيكلية والمؤسسية على النمو. وقد أشار

العديد من المحللين الأمريكيين إلى ذلك متساثلين: «هل فشل إجماع واشنطن؟» عندما سألوا عن السبب في أن قلة من اقتصاديات التنمية هي التي وجدت طريقها إلى تفكير واشنطن. وأجمعت الآراء على أن إجماع واشنطن غير متوازن بالنسبة إلى إفريقيا؛ لأنه لا يتناول ثلاثة جوانب من التنمية الاقتصادية الإفريقية الحاسمة لجعل التنمية المستدامة واقعاً: الاقتصاد المزدوج، رأس المال الاجتماعي، ودور الدولة. ومن ثم فإن ما ذكره الكتاب عن نجاح متتالٍ للصين في إفريقيا يعود - بالأساس - إلى أن إجماع واشنطن ثبت أنه غير متوازن وغير فعال في إفريقيا، علاوة على ما ذكره الكتاب.

والفكرة المحورية الأخرى للكتاب هي دحض فكرة أن العلاقات الأمريكية الصينية تسير في الاتجاه الصحيح، ويدعي أن هناك احتمالاً ضئيلاً لشراكة حقيقية بين الصين والولايات المتحدة. ويرى الكاتب أن بكين لا تسعى إلى مواجهة مع واشنطن وبروكسل بل إلى «سبيل يلتف حول الغرب» لخلق كتلة دولية جديدة، وأن الحزب الشيوعي الصيني لديه المزيد من حالات التوتر داخل البلاد ولكنه قد دحض إلى الآن الافتراض السائد في العواصم الغربية منذ أواخر القرن العشرين، ومفاده أن التحرر الاقتصادي سيأتي لا محالة بالإصلاح السياسي، وقد أظهر الحزب الشيوعي الصيني «حالات حدية ومارقة»؛ بحيث إن بإمكان «رأسمالية توجهها الدولة» أن تنجح.

والصفقة السياسية التي تعهدها قائمة الصين الممتدة على الدوام والخاصة بالحلفاء الدوليين هي تأييد سياستها في تايوان والتبت وتجاهل الاحتجاجات العنيفة على حقوق الإنسان، وهذه أثمان بخسة تدفع مقابل مواقع نفوذ جديدة، وتوسع الصين سياستها الخارجية التجارية من دول صغرى إلى قوى إقليمية، مثل إندونيسيا وباكستان وتركيا وجنوب إفريقيا، التي رفضت عام 2009 منح الدالاي لاما تأشيرة دخول خشية إزعاج شريك تجاري بارز.

ويؤكد الكاتب فكرة أن المفارقة في الحالة الصينية هي أنه في الوقت الذي كان فيه الغرب ينتظر من انفتاحها الاقتصادي أن يؤدي في النهاية إلى انفتاح ديمقراطي، وأن تقود الليبرالية الاقتصادية إلى ليبرالية سياسية، بات النجاح الاقتصادي للصين دليلاً على إمكانية الجمع بين الشمولية من جهة والازدهار من جهة أخرى، وهو النموذج الذي أصبح جاذباً للعديد من الدول النامية التي تسعى إلى استنساخ

التوازن الصيني. ولم يتم التباهي بإجماع بكين في الجنوب فقط، وإنما وجد من يتبناه ويدافع عنه في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أوروبا، من خبراء وسياسيين كبار، تصوروا أن «إجماع بكين» هو النموذج الذي سوف يهيمن على العالم مستقبلاً. وهذا هو رأي الأمريكي «جوشو كوبر رامو» الكاتب والمستشار الذي صاغ عبارة «إجماع بكين» في عام 2004، في مواجهة ما كان يسمّى في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي بـ«إجماع واشنطن» بيد أن الاختراق الصيني للعالم في نظر الكاتب لا تغذيه رغبة الصين في النيل من مصداقية القيم الديمقراطية، أو الترويج لنموذجها الخاص الذي يجمع بين الشمولية والاقتصاد الحر، بقدر ما يرجع إلى هاجس البقاء الذي يورق الحزب الشيوعي ورغبته في استمرار النمو الاقتصادي؛ لأنه يدرك أن الحفاظ على الاستقرار الداخلي مرهون بتوفير الوظائف والسلع الاستهلاكية التي يضمنها اقتصاد قوي، وهو نفسه ما يدفع الصين إلى الانفتاح على أسواق خارجية بحثاً عن المواد الخام في إفريقيا وغيرها؛ وذلك حفاظاً على معادلة الاستقرار مقابل الازدهار.

وفي الواقع يأتي هذا الكتاب في سياق مزاج أمريكي جعل الصين تتحول إلى أسطورة شعبية؛ حيث أثار صعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية مهمة جدالاً واسع النطاق على المستويات الأكاديمية والرسمية كافة، حول واقع هذا الصعود ومستقبله، وبينما يجادل بعض المحليين بأن الطفرة الاقتصادية الحالية في الصين مبنية على عوامل غير منطقية ولا بد أن تنفجر، وأن الاقتصاد الصيني يتجه نحو هبوط قاس، يشبه العديد منهم ما يحدث لتلك الدولة حالياً بالطفرة التي شهدتها الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر، ومن ثم يتوقعون أن يحتل اقتصادها المرتبة الأولى في العالم بعد أن ظلت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الأولى منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، ومع أن واشنطن لا تزال متقدمة - حتى من ناحية التحول من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعلوماتي والرقمي -، ومع أن الفارق بينها وبين القوى الأخرى كبيرة؛ فإن هؤلاء يتوقعون تغير وضعها وتراجعها للمرتبة الثانية لصالح بكين، مع اختلافهم في التقدير الزمني لحدوث ذلك بين عامي 2015 و2025م. وما يزعج الأمريكيين هو قيام الصين بشراء أصول غربية في كل مكان، ومن الناحية النظرية لا تعتبر ملكية الأعمال في الاقتصاد الرأسمالي ذات مصداقية، ومن الناحية التطبيقية تبقى المسألة جدلية. ومن موجة استحواذ المؤسسات اليابانية على الأمريكية في ثمانينيات القرن الماضي إلى استحواذ

فودافون على شركة مانزمان الألمانية في 2000، وحتى شراء المؤسسات الخاصة للأسهم، فإن ذلك كان يُقابل على الدوام بموجات غضب عارمة. ومن المتوقع أن تشتد مثل تلك المخاوف على مدى السنوات القليلة المقبلة؛ وذلك لأن المؤسسات المملوكة للدولة الصينية متجهة للتسوق وفي عجلة من أمرها؛ فالمشترون الصينيون، أسهموا بعشر قيمة الصفقات العابرة للحدود للعامين الماضيين، ويتقدمون لشراء كل ما يجدونه في طريقهم ابتداء من الغاز الأمريكي، مروراً بشبكات الكهرباء البرازيلية، وانتهاء بشركة السيارات السويدية فولفو. وكما هو معلوم توجد معارضة متنامية لهذه النزعة؛ ففكرة أن يسمح الرأسماليون للشيوخين بشراء شركاتهم - كما يجادل البعض - ستأخذ التحرر الاقتصادي إلى آفاق متطرفة عبثية. ولكن هذا ما يجب القيام به؛ لأن انتشار رأس المال الصيني يجب أن يجلب الفائدة إلى مستقبله وإلى العالم ككل. وحتى وقت قريب كان ينظر إلى الشركات التي تديرها الحكومات كمخلوقات غير مكتملة التكوين وتتجه لمصيرها المحتوم وهو الخصخصة. ولكن توليفة من العوامل - مثل المدخرات العملاقة في العالم الناشئ والثروات النفطية وفقدان الثقة بنموذج السوق الحرة - أدت إلى انبعاث رأسمالية الدولة من جديد. وتمتلك مثل هذه المؤسسات أكثر من خمس قيمة سوق الاسهم العالمية، وهو ما يعادل ضعف المستوى الذي كان عليه قبل خمس سنوات. والصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم وبعد وقت قصير يتوقع أن تتجاوز أمريكا؛ فمؤسساتها عملاقة وظلت حتى الآن منغلقة على نفسها لكنها بدأت تستخدم مصادرها الضخمة في الخارج. وتمتلك المؤسسات الصينية 6% فقط من الاستثمارات العالمية في مجال الأعمال. ومن منظور تاريخي كان للاعبين الرئيسيين حصة أكبر من تلك، ووصلت أمريكا وبريطانيا القمة بحصة 50% في 1914 و1967 على التوالي. ويمكن أن تتغذى نهضة الصين الطبيعية على بحيرة ضخمة من المدخرات، واليوم تستثمر هذه المدخرات في السندات الحكومية للدول الغنية، ويمكن أن تستخدم غداً في شراء الشركات وحماية الصين من تخفيض الدول الغنية لقيمة عملاتها، وربما الإخفاق في تسديد الديون، وقد ولعبت الشركات الخاصة دوراً كبيراً في الاستفادة من العولمة.

وكان الكتاب موفقاً في أن الصين تبعد كثيراً عن كونها خطراً يهدد الآخرين: وما تزال معظم المؤسسات تبحث لها عن موطئ قدم في الخارج، وحتى بالنسبة إلى المصادر الطبيعية، وهو المجال الذي نشطت فيه الصين وعقدت اتفاقيات، ما زالت

بعيدة عن التحكم بالإمدادات للسيطرة على معظم السلع في السوق. وليس النظام الصيني بذاك الجبروت كما يفترض الأجانب. وتتنافس الشركات الحكومية وتتخذ قرارات توافقية أكثر منها ديكتاتورية، وعندما تكون في الخارج ربما تختلط دوافعها. وماذا لو أن الشركات المملوكة للحكومة الصينية أدارت عمليات الاستحواذ على خلفية سياسية وليس من أجل الفائدة؟ إن الأمر لا يختلف كثيراً ما دامت المؤسسات الأخرى تلبي احتياجات المستهلكين. ويمكن للشركات الصينية امتلاك مؤسسات الطاقة - على سبيل المثال - في سوق تنافسية يستطيع فيها العملاء التحول إلى موردين آخرين.

وربما جلب التقدم الصيني الفوائد أبعد من حدود التجارة؛ فعندما تستثمر في الاقتصاد العالمي سوف تصبح مصالحها منسجمة - بشكل متزايد - مع مصالح بقية دول العالم، ومع حدوث ذلك ربما تتزايد الحماسة من أجل تحقيق التعاون الدولي. أما رفض الخطأ الصينية فربما أضر ذلك بمصالح أجيال المستقبل، وسيكون ذلك وصفاً متشائماً يمس ثقة الرأسمالية نفسها.

